جدول الأعمال يتضمن 15 بنداً

جلسة الثلاثاء النيابية : استجواب وزيرة الشؤون .. ومشروع «الاقتراض الحكومي»

يعقد مجلس الأمة جلستيه العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين ويناقش جدول الأعمال الذي يتضمن 15 بنداً من بينها استجواب النواب الحميدي السبيعي، خالد العتيبي، مبارك الحجرف إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية الذي يتكون من خمسة محاور.

وأدرج على جدول الأعمال 5 رسائل واردة، وفي بند الإحالات 6 شكاوى، إضافة إلى تقارير اللجان ولجان التحقيق وطلبات المناقشة وفيما يلي تفاصيل بنود جدول الأعمال:

البند الأول: التصديق على المضابط :

البند الثاني: كشف الأوراق والرسائل الواردة

البند الثالث: الأسئلة

(وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور المؤزع مع جدول أعمال الجلسة)

البند الرابع : الاستجوابات

الاستجواب الموجه من الأعضاء: الحميدي بدر السبيعي، خالد محمد العتيبي، مبارك صف الحجرف إلى السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في شأن:

المحور الأول: التجاوزات المالية والإدارية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

المحور الثاني: قطع المساعدات الاجتماعية عن الكويتيات.

المحور الثالث: الإخلال بالتركيبة السكانية وتعيين الوافدين ومحاربة الكفاءات الكويتية.

المحور الرابع: الفساد المالي والإداري بهيئة القوى العاملة.

المحور الخامس: الإضرار بالعمل النقابي والتعاوني والجمعيات.

(وذلك طبقا لنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

البند الخامس : الإحالات

تضمن كشف العرائض والشكاوى الواردة إلى مجلس الأمة 6 شكاوى جاء نصها كالتالي:

1 - شكوى رقم (180) مقدمة من رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في بيت الزكاة يتضرر من رفض ديوان الخدمة المدنية اعتماد المكافأة المالية للموظفين حتى تاريخ تقديم الشكوى.

2 - شكوى رقم (181) مقدمة من مواطن يتضرر من عدم قبوله في برنامج الدكتوراه في الحديث الشريف بكلية الشريعة حسب إعلان جامعة الكويت كلية الدراسات العليا للعام الدراسي (2017/2016) على الرغم من استيفائه جميع الشروط.

3 - شكوى رقم (182) مقدمة من مواطن يتضرر من إغلاق وزارة الأشغال ومجموعة الخرافي ووزارة الداخلية الطريق المقابل لجمعية شرق التعاونية وذلك لأعمال الحفر والتصليحات التي تتم في الطريق مع عدم توفير جسر مشاة لتسهيل وصول سكان المنطقة للمرافق.

4 - شكوى رقم (183) مقدمة من مواطن يتضرر من قيام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتخطيه في الترقيات رغم استيفائه جميع الشروط.

5 - شكوى رقم (184) مقدمة من مواطن يتضرر من رفض الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة طلبه بالدخول على لجنة طبية حيث إنه معاق وتنطبق عليه أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010.

6 - شكوى رقم (185) مقدمة من مواطن يتضرر من قرار الخصم الكيدي الصادر ضده من مدير منطقة العاصمة الصحية من دون وجه حق.

البند السادس مواصلة النظر في:

أ- طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء في شأن مناقشة الإجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين، إضافة إلى خطتها الإسكانية في السنوات المقبلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية للمشاريع الإسكانية كافة لإستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

ب- طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء في شأن مناقشة القضية الإسكانية وما يتعلق بها.

(في جلسة 2017/4/26م بدأ المجلس مناقشة الطلبين آنفي الذكر ولم ينته من قائمة المتحدثين).

البند السابع تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية الفرغيزية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

التقرير الخامس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية ارمينيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية.

التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون الخارجية على مشروع قانون في شأن الموافقة على ترتيبات التعاون بين حكومة دولة الكويت (وزارة الخارجية) وهيئة العمل الخارجي الأوروبية.

التقرير الثالث عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن إنشاء وولاية وتشغيل المركز الإقليمي الخاص بمنظمة حلف شمال الأطلسي في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون والملحق المرفق بها.

التقرير الرابع عشر للجنة الشؤون الخارجية خلال العطلة البرلمانية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، الصادر بالموافقة عليه القانون رقم 81 لسنة 1995م.

التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاق باريس لتغير المناخ.

التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وجمهورية الهند لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب.

التقرير الثالث للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة بروناي دار السلام لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب.

التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية دبي 2012م.

التقرير الخامس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية جنيف 2012م.

التقرير الرابع والعشرون للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعددها (8).

التقرير الأول للجنة شؤون المرأة والأسرة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين في « شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008م بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج ».

التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية.

التقرير السابع عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحات بقوانين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 (وعددها ستة اقتراحات بقوانين).

البند الثامن: طلبات المناقشة

طلبا مناقشة مقدمان من بعض الأعضاء في شأن قضية البطالة بالبلاد لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها وتبادل الرأي بصددها.

(في جلسة 2017/3/14م قرر المجلس مناقشة الموضوع آنف الذكر بجلسة 2017/3/29م).

طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء في شأن الإجراءات الحكومية الرسمية الكويتية حول خور عبد الله لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

طلبا مناقشة مقدمان من بعض الأعضاء في شأن قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وقف المساعدات الاجتماعية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن ضوابط الإحالة للتقاعد بشكل عام والأسباب والدوافع والإجراءات التي تمت بشأن إحالة عدد 156 مدعيا عاما في إدارة التحقيقات إلى التقاعد لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن الإسراع في تطبيق وتنفيذ قانون العمالة المنزلية رقم (68) لسنة 2015 ومواعيد العمل الفعلية لهذا القانون.

البند التاسع : طلبات التحقيق:

اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة بها.

(في جلسة 2017/4/25م قرر المجلس تأجيل نظر الاقتراح آنف الذكر إلى جلسة يوم الأربعاء بتاريخ 2017/4/26م بناء على طلب الحكومة - وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة).

اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق حول ملابسات حريق اليخت.

اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة لدراسة أسباب الخلل في التركيبة السكانية والتحقيق في قضية تجارة الإقامات على أن تقدم تقريرها النهائي في جلسة خاصة بتاريخ 2017/3/30م.

البند العاشر: تقارير اللجان عن طلبات التحقيق:

التقرير الخامس للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) بشأن حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد البلاغات المقدمة إليها وأسباب الحفظ والشكوى المقدمة من رئيس الهيئة ضد أعضاء مجلس الأمناء، والشكوى المقدمة من أعضاء المجلس ضد رئيسه والخلافات القائمة داخل المجلس.

التقرير السابع للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل (بصفتها لجنة تحقيق) عن الأسباب التي أدت إلى وفاة النائب السابق فلاح مطلق الصواغ يرحمه الله.

التقرير الأول للجنة حقوق الإنسان بشأن تكليف المجلس للجنة بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون.

التقرير الأول للجنة دراسة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي بشأن تكليف اللجنة بالتحقيق في ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات خصوصا بين الناشئة وداخل السجون والاقتراحين برغبة.

التقرير الأول للجنة البيئة عن تكليف مجلس الأمة للجنة بالتحقيق في قضية تلوث الأسماك مع كل الجهات والأطراف ذات الصلة.

التقرير السادس عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن المخالفات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام والجهات التابعة لها.

التقرير السابع عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن ما تضمنته الرسالة عن هيئة أسواق المال.

تقرير لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات من ميناء الشويخ ومخالفات وملاحظات ديوان المحاسبة.

تقرير لجنة التحقيق في أسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

عود للبند السابع : تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية.

التقرير الرابع والثلاثون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

التقرير الخامس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والاقتراحات بقانون ذات الصلة (عدد الاقتراحات 11).

2. قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ 2017/1/31 بتكليف اللجنة بدراسة إعادة النظر في أسعار البنزين.

التقرير الخامس عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية وعددها (4).

2. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981م بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها (2).

3. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

التقرير السابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وعددها (5).

التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008م في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وعددها (4).

التقرير التاسع عشر للجنة شؤون الإسكان والمدرج بصفة الاستعجال في شأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993م في شأن الرعاية السكنية.

التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام.

التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن الاقتراح بقانون بشأن الهبات والمنح والمساعدات الخارجية.

التقرير السابع والسبعون للجنة المرافق العامة عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت.

التقرير الرابع عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

التقرير الحادي والخمسون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة وعددها (14) اقتراحا بقانون.

التقرير الثامن والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (10) من المرسوم بالقانون رقم (70) لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (31) لسنة 1967م في شأن سريان أحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات.

التقرير السابع والتسعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وعددها (4).

التقرير الأول للجنة الشباب والرياضة عن:

1. مشروع قانون في شأن الرياضة (في بعض مواده الخاصة بالاستثمار والاحتراف).

2. الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقمي (1 مكرراً، 1 مكرراً أ) إلى المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978م في شأن الهيئات الرياضية.

3. الاقتراح بقانون بشأن التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

التقرير الثامن والثمانون للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن المشروع بقانون في شأن تعديل المادة (29) من القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش المقدم من الحكومة.

التقرير العاشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

البند الحادي عشر : تقارير اللجان:

البند الثاني عشر : الاقتراحات بقرارات

البند الثالث عشر : تقارير لجنة حماية الأموال العامة:

التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة بشأن الملاحظة خامسا بند (1) من ملاحظات ديوان المحاسبة على الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية للسنة المالية 2008/2007.

التقرير السادس للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق كافة المستندات والإجراءات المتعلقة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات.

التقرير السابع للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق كافة المستندات والإجراءات المتعلقة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع شركة المنتجات الزراعية الغذائية.

التقرير الثامن للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن عمليات بيع الشركات التي تمتلك الهيئة العامة للاستثمار أكثر من 50% من رأسمالها والتي تنوي بيعها.

التقرير التاسع للجنة حماية الأموال العامة حول العقد المبرم بين شركة نفط الكويت وشركة شل العالمية.

التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة وأملاك الدولة العائدة لمؤسسة الموانئ الكويتية من قبل شركة كي جي إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة

استجواب وزيرة الشؤون على جدول اعمال المجلس بعد غد

تتمات

الحكومة بمواجهة

ورفع سقف الاقتراض إلى 25 مليار دينار ، خلال مدة 20 سنة ، مع فترة سماح لسداد تلك القروض ، تصل إلى 30 عاما ، وتتوزع هذه الجبهات ما بين اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية ، وديوان المحاسبة ، وتقارير بعض المؤسسات المالية والاقتصادية ، والتي عبر عنها بوضح تقرير الشال أمس ، فضلا عن صدور فتوى شرعية من الداعية الإسلامي الكبير د . عجيل النشمي ، تذهب إلى تحريم هذا القرض ، مع الإشارة فقط نفسه إلى وجود علماء آخرين تصدوا لفتوى النشمي بالنقد والتفنيد ، رافضين ما قرره في فتواه .

في هذا الإطار أوضح رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد ، أن لجنة الميزانيات والحساب الختامي ناقشت تقريرها عن الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2016 / 2017 ، الذي يعده ديوان المحاسبة بشكل دوري ، بناء على تكليف مجلس الأمة له منذ سنة 1996 وذلك بحضور مسؤولين من الديوان.

وقال عبد الصمد إن البيانات الواردة في التقرير تعتبر سرية، مضيفا أنه «سيتم استعراض أهم ملامحه العامة ، في ظل تقدم الحكومة بمشروع قانون لرفع سقف الاقتراض إلى 25 مليار دينار ، خلال مدة 20 سنة مع فترة سماح لسداد تلك القروض ، تصل إلى 30 عاما ، لمعرفة مدى الحاجة الحقيقية لمثل هذا المشروع».

أضاف أنه سبق أن بينت اللجنة ، استنادا إلى ما أبداه ديوان المحاسبة ، من عدم الحاجة إلى اللجوء للاقتراض على المديين القصير والمتوسط في ظل وجود وفرة مالية ملائمة في الاحتياطيات المالية للدولة ، مؤكدا أن تقرير الحالة المالية للدولة الذي ناقشته اللجنة يشير بوضوح إلى وجود سيولة مالية جيدة، في كل من الاحتياطي العام للدولة واحتياطي الأجيال القادمة في ظل ارتفاع أسعار النفط أخيرا.

وبين عبد الصمد أن اللجنة رأت أنه من الأجدى الدرس في مناقشة مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لرفع سقف الاقتراض ، إلى حين إعداد اللجنة تقريرها حول الحالة المالية للدولة ، في ظل ما أبداه ديوان المحاسبة من ملاحظات لاتخاذ القرار الأمثل بعدها ، والوقوف على الموضوع من جوانبه كافة واستحقاقاته

من جهة أخرى وفيما يخص الاحتياطي العام للدولة ، قال عبد الصمد إن أداء الاحتياطي العام للدولة تحول إلى الربحية في هذه السنة المالية ، بعدما شهد خسارة في السنة التي سبقتها.

أضاف أن جملة الاحتياطيات المالية تراجعت عن السنة المالية السابقة ، نتيجة تمويل عجز الميزانية والمستمر للسنة الرابعة على التوالي.

وأشار إلى أن سبب التراجع يتمثل في انخفاض أسعار النفط ، إضافة إلى السحوبات المالية الكبيرة التي قامت بها الحكومة أخيرا.

وقال عبدالصمد إن اللجنة طالبت بإعادة النظر في كيفية إدارة الاحتياطي العام للدولة ، لاسيما أن الديوان أشار في عرضه إلى أن الملاءة المالية لهذا الاحتياطي ليست كافية ، خصوصا فيما يتعلق بنمو أرباح كل من العقارات والاستثمارات التي يتكون منها الاحتياطي العام.

وأكد عدم مواكبة نمو تلك الأرباح عمليات السحب الكبيرة التي يتعرض لها الاحتياطي العام للدولة، ما يجعل الحسابات الجارية والودائع معرضة للهبوط بشكل كبير نتيجة لتمويل الميزانية.

وفيما يخص احتياطي الأجيال القادمة أشار عبد الصمد إلى نمو احتياطي الأجيال القادمة بنسبة معقولة عن السنة المالية السابقة ، وتوزيع أصوله جغرافيا في الأسواق العالمية ، وفقا للنسب المستهدفة من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.

أضاف أنه على الرغم من ذلك فإن السياسة الاستثمارية لاحتياطي الأجيال القادمة ، لم تحدد فيها نسب المخاطر المقبولة في الملكيات المؤثرة ، وعدم وجود سياسة واضحة للتخارج من تلك الملكيات.

في سياق متصل أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي ، أن رفع سقف الاقتراض حتى 25 مليار دينار كويتي وعلى مدى 30 سنة قرار ليس في محله، لافتا إلى أن رفع السقف يسهل بالفعل مهمة الحكومة في اللجوء عند الحاجة إلى الاقتراض، بديلا لتقديم مشروع قانون قد يعرقل لأسباب لها علاقة بأزمة وقتية بين السلطتين، وتلك هي القاعدة وليست الاستثناء، ولكن ربطه بإشتراطات قاسية كان واجبا ، فوضع سقف لتلك النفقات شرط ، وموازنة النفقات العامة بين جاري واستثماري وربط الشق الاستثماري منها بتحقيق أهداف التنمية وأهمها خلق فرص عمل مواطنة شرط، ووضع أهداف رقمية لربط نوعية الخدمة المقدمة بتكلفتها شرط، ووضع حد وضمن زمن معلوم لوقف هدر تلك النفقات وفسادها شرط.

وأكد التقرير أن ربط الإنفاق بالأداء يتطلب واجد من إشتراطين، إما أن تضع الحكومة بعد إقرارها بكل ما تقدم، جدولا زمنيا لعلاج خطايا الماضي، أو أن لا يسمح برفع سقف الإقتراض لها، وعليها أن تقدم مبررات لإصدار قانون بالسماح لها بكل طلب قرض، والقلق يكمن في أن الإقتراض يعتبر هروبا سهلا من الإلتزام بضبط وترشيد النفقات العامة، وبمراجعة السوابق، الأرجح هو تكرار خطايا الماضي في وقت لم يعد الوضع المالي يحتملها. فالتداعيات ستكون أخطر بكثير عندما يصبح بند سداد أقساط القروض وفوائدها بندا ثابتا ومتنامياً ضمن النفقات العامة، وحينها يصبح السقوط في فخ القروض السيادية مسألة وقت.

من جهته قال حذر الأكاديمي والمحلل السياسي الدكتور أحمد المنيس من فوائد قرض الـ25 مليارا تستنزف أكثر من 10 في المئة من عائدات النفط .

الجراح : الحصول

واليوم والوقت، وقال الجراح في بيان صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أمس ، أنه تم تحديث الموقع للمساهمة في تخفيف الازدحام ، وتسهيل الإجراءات حرصا على راحة المراجعين.

وكان اللواء الجراح قد أشرف على فريق التحديث ، الذي تابعه المدير العام للإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر العميد يوسف السنين ، ومساعد المدير العام للإدارة العقيد خالد البحوه.

«الخارجية» : جميع

دبلوماسيين واداريين هم من أبناء الوطن ، باستثناء الذين يتوليان مهمات الاستشارة القانونية ، وهما من احدى الدول العربية الشقيقة ، مضيفا أن دبلوماسيي واداريي الوزارة هم الذين يوكل اليهم اداء المهمات الخارجية في اطار عملهم.

أضاف أنه فيما يتعلق بالصندوق الذي يتولى رئاسة مجلس ادارته نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ، والذي يعد من الهيئات المستقلة ، فإن التعامل في اطاره مع الدول المستفيدة ، يتطلب تعدد سفر الجهاز الفني للصندوق على مدى السنوات الماضية منذ انشائه.

واوضح أنه بناء على ذلك فان هذه المهمات ذات طبيعة خاصة ، وتعد من صلب عمل الصندوق ، حيث يقوم الجهاز الفني بتقييم المشاريع والتحقق من سلامتها ، علما ان الجهاز الفني للصندوق يتكون من عدد من الخبراء والمستشارين في مجالات الهندسة والاقتصاد والقانون ، لتغطية كل جوانب المشروع.

وقال المصدر ان عدد المهمات التي يقوم بها الجهاز الفني يبلغ حوالي 23 مهمة سنويا ، اضافة الى بعثات المتابعة واجتماعات الممولين بعد اقرار المشروع والتوقيع عليه.

يذكر ان نسبة الكويتيين من الخبراء المشاركين في الجهاز الفني للصندوق تبلغ 61 في المئة.

«الكويتية» : تأخير

جدولته بعد تحسن الأجواء مباشرة ، مضيفة انه تم ابلاغ الركاب بهذا الخصوص.

وتوقعت الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة السعودية ، في تقريرها عن حالة الطقس أمس ، نشاطا للرياح السطحية المثيرة للاتربة والغبار على شمال السعودية وشرقها.

السعودية تعترض

اليمنية «محافظة صعدة» ، باتجاه أراضي المملكة.

وذكر العقيد المالكي أن الصاروخ كان باتجاه مدينة نجران ، وتم إطلاقه بطريقة مُتعمدة لاستهداف المناطق المدنية والأهلة بالسكان، وقد تم اعتراضه وتدميره من قبل قوات الدفاع الجوي الملكي السعودي.

أضاف المالكي أن «هذا العمل العدائي من قبل الجماعة الحوثية المدعومة من إيران ، يثبت استمرار تورط دعم النظام الإيراني بدعم الجماعة الحوثية المسلحة بقدرات نوعية ، في تحد واضح وصريح لخرق القرار الأممي «2216» ، والقرار «2231» ، بهدف تهديد أمن المملكة العربية السعودية ، وتهديد الأمن الإقليمي والدولي ، وأن إطلاق الصواريخ البالستية باتجاه المدن والقرى الآهلة بالسكان يعد مخالفا للقانون الدولي الإنساني».

كما جدد العقيد المالكي دعوته للمجتمع الدولي ، باتخاذ خطوات أكثر جدية وفعّالة، لوقف الانتهاكات الإيرانية السافرة ، باستمرار تهريب ونقل الصواريخ البالستية والأسلحة للجماعات الإرهابية والخارجة عن القانون، ومحاسبتها على ما تقوم به من دعم وتحد صارخ لانتهاك الأعراف والقيم الدولية وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

وكانت قوات الدفاع الجوي السعودي، قد اعترضت الثلاثاء، صاروخاً بالستيا أطلقه الحوثيون على جازان، ونجحت القوات السعودية في تدمير الصاروخ قبل أن يصل إلى هدفه.

مصر : عنان

وقال السيسي في كلمة متلفزة في ختام مؤتمر عُقد في العاصمة المصرية على مدار ثلاثة أيام «اسمحوا لي أن أعلن ترشحي لفترة رئاسية قادمة».

وطالب السيسي الناخبين المصريين بالخروج إلى صناديق الاقتراع ل«يظهروا للعالم حجم المشاركة في الانتخابات» على حد وصفه.

وقال : «أتعهد لكم بأن تكون الانتخابات الرئاسية القادمة عنوانا للحرية والشفافية، وأن تتسم بتكافؤ الفرص بين المرشحين».

وبموجب الدستور المصري، يحق للرئيس الترشح لفترة رئاسية ثانية مدتها أربع سنوات.

وتنتهي فترة ولاية الرئيس المصري الحالية في السابع من يونيو 2018.

من جانبه، قال عنان في مقطع مصور نشر على صفحته على فيسبوك «أعلن اليوم إنني قد عقدت العزم على تقديم أوراق ترشحي لمنصب رئيس الجمهورية»، مضيفا أن ترشحه يأتي «لإنقاذ الدولة المصرية».

وأعلن «تكوين نواة مدنية لمنظومة الرئاسة تتكون من هشام جنينة الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات نائبا لشؤون حقوق الانسان وتفعيل الشفافية، وحازم حسني الأستاذ في كلية السياسة والاقتصاد «متحدثا للرئاسة»».

ودعا عنان مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية إلى الوقوف على الحياد بين جميع من أعلنوا نيتهم الترشح للرئاسة.

وقال سامي بلح الأمين العام لحزب «مصر العروبة الديمقراطي» لوكالة رويترز إن قيادات الحزب قرروا ترشيح عنان، مؤكدا على عدم وجود عقبات أو اعتراضات في هذا الشأن.

وقالت الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر إن الانتخابات ستجرى داخل البلاد على مدى ثلاثة أيام من 26 إلى 28 مارس .

وستبدأ الهيئة في تلقي طلبات الترشح بدءا من 20 يناير ولمدة عشرة أيام، وستعلن قائمة المرشحين النهائية يوم 20 فبراير .

وذكر المتحدث باسم حزب مصر العروبة الديمقراطي أنه تم الاتصال بأعضاء الحزب وقياداته في المحافظات للبدء في جمع التوكيلات

ويبدأ تقديم طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة اعتبارا من السبت 20 يناير ولمدة عشرة أيام.

ويتعين على من يتقدم لخوض السباق الفوز بتزكية 20 من أعضاء مجلس النواب، أو تأييد 25 ألف من المواطنين من 15 محافظة مصرية على الأقل وبحد أدنى 1000 تأييد للمحافظة الواحدة

وقد قام 516 نائبا بتزكية السيسي.

يذكر أن المحامي الحقوقي خالد علي أكد عزمه على خوض الانتخابات، بينما أعلن الفريق أحمد شفيق، المرشح الخاسر في انتخابات الرئاسة عام 2012، تراجعه عن عن قرار سابق بالترشح.

العراق : خلافات

النواب، سليم الجبوري، الجلسة التي عقدت السبت على أن تعود للانعقاد الاثنين، بعد دعوته رؤساء الكتل النيابية إلى اجتماع الأحد لحسم مسألة تحديد موعد الانتخابات.

وأكد مصدر برلماني ل «بي بي سي» أن «نواب تحالف القوى العراقية انسحبوا من جلسة السبت، ورهنوا عودتهم بصدور قرار المحكمة الاتحادية الخاص بموعد الانتخابات».

وعقدت جلسة السبت بحضور 229 نائبا من أصل 328 نائبا، بحسب مصادر في البرلمان.

ويشدد نواب التحالف الوطني الذي يضم معظم التيارات والأحزاب الشيعية في البرلمان، ورئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، على ضرورة عقد الانتخابات في موعدها المقرر في مايو، واصفين أي تأخير لها بأنه انتهاك للدستور العراقي.

وانتقدت السفارة الأمريكية في بغداد في بيان الخميس الدعوة لتأجيل الانتخابات، مشددة على إنها تدعم إقامة الانتخابات العراقية في موعدها كما حددته الحكومة العراقية.

وقال بيان السفارة إن «تأجيل الانتخابات سيكون سابقة خطيرة تقوض الدستور وتضر بالتطور الديمقراطي في العراق على المدى الطويل».

فلسطين تخاطب

رسالة وجهها المالكي إلى بنسودة ، تناولت التصعيد الخطير للعنف الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي ، تنفيذا لسياساتها الاستعمارية غير القانونية منذ الشهر الماضي بما في ذلك استهداف المدنيين الفلسطينيين ، وما نجم عن ذلك من قتل 16 فلسطينيا وإصابة نحو ثلاثة آلاف آخرين إلى جانب اعتقال 720 منهم 184 طفلا.

وقالت الوزارة في بيان صحفي ، إن الرسالة تضمنت معلومات مفصلة حول الاعتقال غير الشرعي للفتاة عهد التميمي «16 عاما» ، خلال اقتحام منزلها في قرية «النبي صالح» ، ما يشكل انتهاكا جسيما لميثاق روما واتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وقال المالكي إن ما ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات منظمة وواسعة النطاق ، إنما هي جزء من نظام القمع والعنصرية الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن قضية عهد التميمي تمثل دليلا إضافيا على ما ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، وسياستها الراسخة القائمة على التمييز العنصري والحرمان الشديد من الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني التي تكفلها المواثيق الدولية ذات العلاقة.

وطالب المالكي المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ، بالتعبير عن موقفها بشأن العنف المتواصل الذي ترتكبه قوات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني ، وطالبها بمخاطبة الاحتلال للكف عن الانتهاكات المتواصلة بحق الأطفال التي تمثل خرقا جسيما لالتزامات اسرائيل.